

Distr.: General  
30 April 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 166 (ب) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط:

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

**أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 والميزانية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022**

**تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

اعتمادات الفترة 2020/2019	480 102 600 دولار
نفقات الفترة 2020/2019	479 886 100 دولار
الرصيد الحر للفترة 2020/2019	216 500 دولار
اعتمادات الفترة 2021/2020	480 649 100 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2021/2020 <sup>(أ)</sup>	480 606 500 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2021/2020 <sup>(أ)</sup>	42 600 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2022/2021	480 427 900 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2022/2021	(2 785 900 دولار)
المبلغ الذي أوصت اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2022/2021	477 642 000 دولار

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2021.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلكترونياً، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)، بممثلين عن الأمين العام قدّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 8 نيسان/أبريل 2021. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/75/822) وتلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 في تقريرها ذي الصلة (A/75/829).

## ثانياً - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

2 - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 322/73، مبلغاً إجمالياً 480 102 600 دولار (صافيه 467 052 900 دولار) للإنفاق على القوة المؤقتة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وبلغ مجموع نفقات الفترة مبلغاً إجمالياً 479 886 100 دولار (صافيه 465 934 200 دولار)، وبلغ معدل تنفيذ الميزانية 99,95 في المائة. ويمثل الرصيد الحر البالغ 216 500 دولار نسبة 0,05 في المائة من مجموع الموارد ويعكس الأثر المجمع لزيادة الإنفاق عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (2 624 400 دولار، أو 2,8 في المائة) ونقص الإنفاق عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (367 400 دولار، أو 0,1 في المائة) وبند التكاليف التشغيلية (2 473 500 دولار، أو 5,8 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/612).

3 - وخلال الفترة 2020/2019، أعيد توزيع ما مجموعه 2 624 000 دولار إلى المجموعة الثانية (الموظفون المدنيون)، ويتألف هذا المبلغ من 178 000 دولار من المجموعة الأولى (الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة) و 2 446 000 دولار من المجموعة الثالثة (التكاليف التشغيلية). ويشار إلى أن إعادة توزيع الأموال إلى المجموعة الثانية (الموظفون المدنيون) كانت ضرورية لتغطية الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الوطنيين، الناجمة عن ارتفاع مستويات شغل الوظائف فيما يتصل بمبادرة القوة الرامية إلى التعجيل باستقدام الموظفين الوطنيين وحدوث زيادة في جدول المرتبات الوطنية اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020. وقد أُتيحت إمكانية إعادة التوزيع من المجموعة الأولى نتيجة لانخفاض متوسط المعدل الأقصى الفعلي للفرد من حصص الإعاشة مقارنة بالمعدلات المدرجة في الميزانية، في حين أُتيحت إمكانية إعادة التوزيع من المجموعة الثالثة بسبب انخفاض متوسط السعر الفعلي للتر الواحد من وقود الديزل للمولدات الكهربائية ووقود الطائرات، وإعادة ترتيب أولويات أنشطة الدعم لتغطية أوجه العجز تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين (المرجع نفسه، الفقرتان 38 و 39).

### الالتزامات غير المصفاة

4 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة للقوة المؤقتة زادت من 54 128 900 دولار في الفترة 2019/2018 إلى 96 276 900 دولار في الفترة 2020/2019، وهو ما يُعزى أساساً إلى التزامات تتعلق بسداد التكاليف القياسية للبلدان المساهمة بقوات للفترة 2019/2018

المتعلقة بشهرين، أيار/مايو وحزيران/يونيه 2019، مقارنة بالتزامات الفترة 2019/2020، المتعلقة بستة أشهر، من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020.

#### مسائل متعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

5 - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل القوة المؤقتة، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالقوة المؤقتة، بما في ذلك بشأن ما يلي: (أ) الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ (ب) النقل الجوي للركاب غير التابعين للأمم المتحدة واسترداد التكاليف؛ (ج) إدارة الأسلحة والذخائر. وتذكّر اللجنة بتوصية المجلس بأن تقوم القوة المؤقتة بوضع وتنفيذ إجراءات تشغيل موحدة على النحو الذي تنص عليه السياسة المتعلقة بالأسلحة والذخيرة، وبإنشاء مجلس استشاري بشأن الأسلحة والذخائر (المرجع نفسه، الفقرات 228-238). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية من قبل الأمانة العامة بأن المجلس الاستشاري قد أنشئ بأن المجلس الاستشاري قد أنشئ وأنه قد عقدت ثلاثة اجتماعات. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن إدارة الأسلحة والذخائر (A/75/829)، الفقرات 15-18) ومع التوصيات المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، وتأمل أن تنفذ في الوقت المناسب.

### ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

6 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه حتى 31 آذار/مارس 2021، بلغت النفقات ما إجماليه 383 196 200 دولار. وفي نهاية الفترة الحالية، سيبلغ مجموع النفقات التقديرية ما إجماليه 480 606 500 دولار ليتبقى رصيدٌ حر قدره 42 600 دولار يعكس انخفاض النفقات بنسبة 0,01 في المائة عن الموارد المعتمدة البالغ قدرها 480 649 100 دولار.

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى 1 آذار/مارس 2021، كان مجموع المبالغ التي قُيِّمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقرر لتغطية تكاليف القوة المؤقتة منذ إنشائها قد بلغ 10 428 681 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة ما قدره 10 135 790 000 دولار ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 292 891 000 دولار. وحتى 1 آذار/مارس 2021، بلغت الموارد النقدية المتاحة للقوة 151 025 000 دولار، وهو مبلغ كاف لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 45 367 000 دولار (باستثناء المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وأبلغت اللجنة أيضا بأنه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ الرصيد غير المسدّد فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات 30 088 900 دولار.

8 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى 29 آذار/مارس 2021 كان قد سُدّد مبلغ قدره 23 131 000 دولار لتسوية 212 مطالبة تتعلق بتعويضات الوفاة والعجز منذ إنشاء القوة المؤقتة، وكانت توجد 18 مطالبة قيد التسوية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تسوّى المطالبات التي لم يُبْت فيها بعد على وجه السرعة.

## رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

### ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

9 - أنشأ مجلس الأمن ولاية القوة المؤقتة في قراره 425 (1978) و 426 (1978)، ومدها في الآونة الأخيرة، حتى 31 آب/أغسطس 2021، في القرار 2539 (2020). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة التي ستضطلع بها القوة المؤقتة للفترة 2021/2020 في الفرع الأول بآء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة لتلك الفترة (A/75/772).

### أثر الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت

10 - فيما يتعلق بالانفجار الذي وقع في ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، يشير الأمين العام إلى أن القوة المؤقتة ستواصل توفير التدريب التقني وغير ذلك من الخبرات التي ستسهم في اضطلاع البحرية التابعة للجيش اللبناني في نهاية المطاف بمسؤوليات الاعتراض البحري على نحو فعال، بما يراعي أثر الانفجار على عمليات الجيش اللبناني وإرجاء تدريبه المتقدم على دمج عمليات الاعتراض البحري (المرجع نفسه، الفقرة 14). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأثر الواقع على الميزانية من جراء الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت يقدر بمبلغ 397 404 دولارات، على النحو التالي: (أ) الوحدات العسكرية: مبلغ 32 306 دولارات يتعلق بتكلفة علب حصص الإعاشة الميدانية والمياه المعبأة؛ (ب) المرافق والبنى التحتية: مبلغ 298 388 دولاراً يتعلق بمعدات الوقاية الشخصية، ووقود الديزل للمولدات الكهربائية، واستئجار وتنظيف المراحيض الكيميائية، وأسلاك "كونسيرتين" الشائكة، وصيانة المولدات الكهربائية وشبكة أنابيب المياه، ولوازم الإقامة؛ (ج) الخدمات الطبية: مبلغ 66 710 دولارات يتعلق بالغازات الطبية والأوكسجين وتوفير خدمات المستشفيات من المستوى الرابع للأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة الذين أصيبوا خلال الانفجار الذي وقع في بيروت. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه سيتم الإبلاغ عن مجموع النفقات الفعلية للقوة المؤقتة المتصلة بالانفجار الذي وقع في ميناء بيروت في سياق الأداء للفترة 2021/2020. وتبثني اللجنة الاستشارية على جهود القوة في تقديم المساعدة في أعقاب الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت.

## باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية<sup>(أ)</sup>

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2020/2019)	النفقات (2020/2019)	المخصصات (2021/2020)	النفقات حتى 31 آذار/مارس 2021 (2022/2021)	تقديرات التكاليف (2022/2021)	الفرق	
						المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	344 856,6	344 489,2	341 303,5	275 469,0	331 853,6	(9 449,9)	(2,8)
الموظفون المدنيون	92 796,0	95 420,4	95 653,0	74 094,9	99 147,5	3 494,5	3,7
التكاليف التشغيلية	42 450,0	39 976,5	43 692,6	33 632,3	49 426,8	5 734,2	13,1
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>480 102,6</b>	<b>479 886,1</b>	<b>480 649,1</b>	<b>383 196,2</b>	<b>480 427,9</b>	<b>(221,2)</b>	<b>0,0</b>

(أ) ترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والرابع من الميزانية المقترحة (A/75/772).

11 - وتعكس الميزانية المقترحة البالغة 480 427 900 دولار انخفاضاً قدره 221 200 دولار أو ما نسبته 0,05 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 480 649 100 دولار المرصود للفترة 2021/2020. وترد في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة معلومات عن الفروق بين المبلغ المخصص للفترة 2021/2020 والموارد المقترحة للفترة 2022/2021 (المرجع نفسه).

## 1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	المأذون به للفترة 2021/2020 <sup>(أ)</sup>	المقترح للفترة 2022/2021	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	15 000	13 000	(2 000)

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

12 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2022/2021 ما قدره 331 853 600 دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 9 449 900 دولار، أو 2,8 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2021/2020. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، بسبب التعديلات التي أدخلت على مذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات وانخفاض متوسط النشر المتوقع البالغ 10 022 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، مقارنة بمتوسط النشر البالغ 10 155 فرداً في الفترة 2021/2020، وتناوله جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، بسبب إعادة المعدات الرئيسية إلى الوطن نتيجة للتعديلات التي أدخلت على مذكرة التفاهم المرتبطة بالاستعراض الداخلي، وهو أمر لم يدرج له اعتماد في ميزانية الفترة 2021/2020 (المرجع نفسه، الفقرتان 135 و 136).

13 - ويقدم الجدول أدناه موجزاً لعوامل تأخير نشر الوحدات العسكرية في الفترتين 2020/2019 و 2021/2020، إضافة إلى العوامل المقترحة للفترة 2022/2021.

## عوامل تأخير النشر

(النسبة المئوية)

الفئة	الفعلي للفترة 2020/2019	المعتمد للفترة 2021/2020	آذار/مارس 2021	31 آذار/مارس 2021	المتوسط الفعلي حتى المتوقع للفترة 2022/2021
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
الوحدات العسكرية	32,8	32,3	35,0	33,3	22,9

14 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين.

## 2 - الموظفون المدنيون

الفئة	المعتمد للفترة 2021/2020	المقترح للفترة 2022/2021	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	256	254	(2)
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	585	544	(41)
الموظفون الفنيون الوطنيون	48	46	(2)
المجموع	889	844	(45)

15 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2022/2021 ما قدره 99 147 500 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 3 494 500 دولار، أو 3,7 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2021/2020. وتعزى الزيادة إلى ارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الدوليين وانخفاض معدلات الشغور بنسبة 4,3 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و 2,0 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة الوطنية، مقارنةً بمعدلي 10,4 و 7,2 في المائة على التوالي في الفترة 2021/2020، ويقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات يُعزى إلى الإلغاء المقترح لـ 45 وظيفة (2 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 من فئة الوظائف الفنية الوطنية، و 41 من فئة الخدمات العامة الوطنية) (المرجع نفسه، الفقرتان 137 و 138).

16 - ويُقترح ما مجموعه 844 وظيفة ثابتة ومؤقتة للمدنيين للفترة 2022/2021، ويشمل هذا العدد 254 وظيفة ثابتة دولية و 544 وظيفة ثابتة من فئة الخدمات العامة و 46 وظيفة ثابتة لموظفين فنيين وطنيين، مقارنةً بـ 889 وظيفة ثابتة ومؤقتة اعتمدت للفترة 2021/2020. وترد تفاصيل المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين في الفرع الأول هاء من تقرير الأمين العام.

## تقييم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واستعراض ملاك الموظفين المدنيين

17 - يذكر الأمين العام في الفقرات 19 إلى 22 من مقترح الميزانية أن التغييرات في ملاك الموظفين تتسجم مع قرار مجلس الأمن 2359 (2020) والتقييم اللاحق للقوة المؤقتة، الذي أوصي فيه ضمن جملة أمور بتوحيد قدرة التخطيط الاستراتيجي في مكتب رئيس البعثة/قائد القوة، في حدود الموارد المتاحة، من أجل تعزيز ومواءمة التخطيط الاستراتيجي والعملياتي المتكامل لتسيير الأعمال في البرامج الرئيسية

المشتركة، بما فيها النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، والميزنة القائمة على النتائج، والإدارة الاستراتيجية لنظام أوموجا، وإدارة المخاطر، والقدرة التنظيمية على الصمود، واستمرارية تصريف الأعمال، والتخطيط للطوارئ، والمسائل الجنسانية والبيئة، وإجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين. وفي ذلك السياق، تقترح القوة المؤقتة إنشاء مكتب المنسق الرئيسي (انظر الفقرة 19 أدناه)، وتعزيز قدرات التخطيط الحالية للبعثة ضمن ذلك المكتب من خلال نقل وحدة السياسات وأفضل الممارسات، ووحدة مجلس التحقيق، ومركز التحليل المشترك للبعثة من مكتب رئيس البعثة/قائد القوة إلى المكتب الجديد. وعلاوة على ذلك، أوصى بتغيير اسم وحدة الامتثال والرصد ليصبح وحدة متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات ونقلها إلى مكتب ممثل الإدارة المدنية في بيروت ضمن مكتب مدير دعم البعثة. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن استعراض ملاك الموظفين المدنيين أوصى بإلغاء 45 وظيفة، ونقل 18 وظيفة، وإعادة انتداب 7 وظائف، وإعادة تصنيف وظيفتين (A/75/772، الفقرات 19-23).

18 - وفيما يتعلق باستعراض الوظائف المعارة ضمن جدول ملاك الموظفين المعتمد، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه يجوز للبعثة أن تشرع في إعارة موظفين بشكل مؤقت داخل البعثة لتلبية الاحتياجات من الموارد البشرية أو الاحتياجات التشغيلية، على أن يعاد الموظفين المعارون إلى الوحدة التنظيمية المأذون لها في نهاية الفترة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه في الحالات التي يستمر فيها الاحتياج إلى ما بعد الفترة المأذون بها، يتعين على البعثة أن تقترح نقل الوظيفة في إطار مقترح الميزانية. وحتى 25 آذار/مارس 2021، كان هناك ما مجموعه 15 وظيفة معارة، بعضها معار منذ عام 2018، لمكاتب أخرى داخل القوة المؤقتة، وتنتهي الإعارات كلها في نهاية الفترة 2020/2021، في 30 حزيران/يونيه 2021. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تجري جميع الإعارات المؤقتة للوظائف والموظفين ضمن البعثة الواحدة وفقا للأنظمة والقواعد المالية والنظامين الأساسيين والإداريين للموظفين المعمول بها.

#### التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

##### إنشاء مكتب المنسق الرئيسي عن طريق إعادة الانتداب والنقل

19 - في سياق إعادة تنظيم قدرات التخطيط الاستراتيجي المذكورة آنفا، يقترح الأمين العام إنشاء مكتب المنسق الرئيسي من خلال توحيد قدرة تخطيط البعثة، ومن خلال نقل وحدة السياسات وأفضل الممارسات، ووحدة مجلس التحقيق، ومركز التحليل المشترك للبعثة من مكتب رئيس البعثة/قائد القوة إلى المكتب الجديد، مع اقتراح نقل وإعادة انتداب 17 موظفا من المكاتب السالفة الذكر (المرجع نفسه، الفقرات 22 و 38 و 40 و 42-44 و 50 و 59 و 61 والجدول 1-4 و 7 و 10 و 11 و 20). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن استعراض ملاك الموظفين المدنيين أوصى أيضا بتسوية أوضاع ثلاث وظائف معارة حاليا (انظر أيضا الفقرة 18 أعلاه). ويشمل نقل الوظائف ووظيفة واحدة لموظف تنسيق رئيسي (مد-1) يقترح نقلها من مكتب قائد القوة إلى المكتب الجديد. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن هذه الوظيفة تعتبر معادلة لوظيفة رئيس موظفين مدني إلا أنه جرى استخدام لقب وظيفي مختلف لتمييز تلك الوظيفة عن وظيفة رئيس الأركان العسكرية القائمة.

20 - ويشمل الإنشاء المقترح لمكتب المنسق الرئيسي أيضا النقل المقترح لوظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون المدنية (ف-5) من قسم الشؤون المدنية في شعبة الشؤون السياسية والمدنية إلى مكتب المنسق الرئيسي، وإعادة انتداب الوظيفة إلى وظيفة لكبير موظفي تخطيط البعثة (ف-5) لتقديم الدعم التخطيطي

الرفيع المستوى إلى القوة ولقيادة الوحدة الجديدة لتخطيط البعثة ووحدة السياسات وأفضل الممارسات، الموجودتين داخل المكتب الجديد (المرجع نفسه، الفقرة 43 والجدولان 3 و 11). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة لا تزال معارة إلى مكتب رئيس البعثة/قائد القوة منذ أيار/مايو 2020 من قسم الشؤون المدنية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الوظيفة المقترحة لكبير موظفي تخطيط البعثة (ف-5) ستضمن قيام شاغل الوظيفة بقيادة عملية تطوير النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، التي ما برحت قيد التنفيذ منه نهاية المرحلة التجريبية في تموز/يوليه 2020. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن وجود وظيفة مستقلة لتخطيط البعثة أمر تستوجبه المتطلبات التشغيلية في المكتب الجديد للمنسق الرئيسي. ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون المدنية (ف-5) من قسم الشؤون المدنية في شعبة الشؤون السياسية والمدنية إلى مكتب المنسق الرئيسي وإعادة انتدابها إلى وظيفة لكبير موظفي تخطيط البعثة (ف-5). وتناقش اللجنة الاستشارية النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

#### إعادة الانتداب وإعادة التصنيف

21 - يقترح الأمين العام إعادة انتداب وظيفة واحدة لمستشار لشرطة الأمم المتحدة (ف-4) من مكتب نائب رئيس البعثة ومدير الشؤون السياسية والمدنية في مكتب بيروت، وإعادة تصنيف الوظيفة إلى وظيفة لموظف مراسم (ف-3) في مكتب رئيس البعثة/قائد القوة (A/75/772، الفقرتان 41 و 62 والجدول 2).

22 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة مستشار للشرطة قد أنشئت في عام 2007<sup>(1)</sup> ارتقاباً لانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي بصورة كاملة من شمال بلدة الغجر، وهو أمر لا يزال معلقاً. وفي حين استُخدمت وظيفة مستشار للشرطة في مجالات أخرى، مثل المساعدة على بناء القدرات في المؤسسات البلدية المحلية، فإنه لا توجد في قرار مجلس الأمن 2539 (2020) أحكام تنص على ولاية تتعلق بسيادة القانون وتشترط مهاماً شرطية في القوة المؤقتة. وأبلغت اللجنة بأن الوظيفة كانت مشغولة طوال الوقت وفي الوقت الحاضر، ولكنها كانت شاغرة في الفترة 2020/2019. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن هذه الوظيفة كانت مشمولة باستعراض ملاك الموظفين المدنيين، الذي خلص إلى أنه لا يوجد احتياج تشغيلي إلى وظيفة مستشار للشرطة، إذ لم تتم الاستفادة بشكل كامل من الوظيفة، وأن المهام الشرطية غير مطلوبة بموجب ولاية القوة المؤقتة. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه تمشيا مع تفويض السلطة الممنوح لرؤساء الكيانات اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، يملك رئيس البعثة السلطة المفوضة لاختيار الموظفين حتى الرتبة مد-1 وبما يشمل تلك الرتبة، ووفقاً لمذكرة مؤرخة 5 آب/أغسطس 2019، لاختيار الموظفين برتبة مد-2، لجميع الوظائف المدنية المعتمدة. إلا أن اللجنة أبلغت بأن اختيار وتعيين وتناوب الأفراد النظاميين، وهو ما يشمل مستشار للشرطة، لا يدخل ضمن تفويض السلطة الممنوح وإنما هو من اختصاص إدارة عمليات السلام. وأبلغت اللجنة بأن شعبة الشرطة التابعة للإدارة تركت للقوة المؤقتة، فيما يتعلق بتبرير التغيير المقترح في ملاك الموظفين، أن تقرر فعلياً إلغاء وظيفة مستشار للشرطة.

23 - وفيما يتعلق بإعادة التصنيف المقترحة لوظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة المقترح (ف-4) إلى وظيفة لموظف مراسم (ف-3)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن استعراض ملاك الموظفين انتهى إلى أن

(1) أيدت الجمعية العامة، في قرارها 250/61 جيم، توصية اللجنة الاستشارية بإنشاء وظيفة مستشار للشرطة (ف-4) (انظر A/61/852/Add.16، الفقرة 17).



هناك حاجة إلى تعزيز وحدة المراسم التابعة لمكتب رئيس البعثة/قائد القوة، مع اقتراح إدخال التغييرات التالية في ملاك الموظفين: (أ) إعادة انتداب وإعادة تصنيف وظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة (ف-4) المذكورة أعلاه إلى وظيفة لموظف مراسم (ف-3)؛ (ب) إعادة انتداب وظيفة واحدة لمساعد مراسم (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب نائب رئيس إدارة تقديم الخدمات (انظر أيضاً A/75/772، الفقرتان 39 و 41 والجدول 2). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن وحدة المراسم يقودها حالياً ضابط أركان عسكري (برتبة مقدم) وتتألف من ضابطي أركان عسكريين (برتبة رائد) ومساعد واحد مدني للمراسم (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

24 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أيدت في الفقرة 10 من قرارها 299/72 توصيات اللجنة الواردة في الفقرة 25 من تقريرها (A/72/789/Add.5)، التي أوصت فيها اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إعادة انتداب الوظيفة، وفي الفقرة 10 من قرارها 322/73، أيدت توصية اللجنة الواردة في الفقرة 22 من تقريرها (A/73/755/Add.2) بعدم الموافقة على اقتراح إلغاء الوظيفة. وترى اللجنة الاستشارية أن ولاية القوة المؤقتة وتبرير إنشاء وظيفة مستشار للشرطة (ف-4) في الفترة 2008/2007 يظلان دون تغيير، وأنه من ثم، يظل أيضاً الاحتياج السياسي والتشغيلي الأساسي للوظيفة دون تغيير. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن استعراض ملاك الموظفين كان ينبغي أن يأخذ في الاعتبار توجيهات الجمعية العامة، وترى أن هناك افتقاراً إلى الدقة فيما تقرر من أن وحدة المراسم ينبغي أن تعزز باستخدام وظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة (ف-4)، وهي وظيفة جرى شغلها من خلال تعيين ضابط شرطة عامل معار في مكتب غير ذي صلة وعن طريق القيام بعد ذلك بتحويل الوظيفة لكي تتناسب مع مجال مسؤولية مهني مختلف برتبة أدنى، يتم شغلها من خلال استقدام فرد مدني دولي. ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على نقل وإعادة انتداب وظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة (ف-4) إلى وظيفة لموظف المراسم (ف-3). وتسلم اللجنة بالحاجة إلى تعزيز وحدة المراسم بعنصر مدني وتوصي بإعادة انتداب وظيفة واحدة لمساعد مراسم (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب نائب رئيس إدارة تقديم الخدمات. وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها على موضوع إعادة انتداب وإعادة تصنيف الوظائف في آن واحد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

#### معدلات الشغور

25 - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور للموظفين المدنيين في الفترتين 2020/2019 و 2021/2020، إضافة إلى المعدلات المقترحة للفترة 2022/2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم إيراد مبررات لتطبيق معدلات شغور تختلف عن معدلات الشغور الفعلية المطبقة خلال الفترة الحالية حتى 31 آذار/مارس 2021، ويرد فيما يلي تفصيل ذلك: (أ) الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة: يقترح معدل شغور قدره 2,0 في المائة في حين يبلغ المتوسط الفعلي 9,4 في المائة والمعدل الفعلي 10,1 في المائة؛ (ب) الموظفون الفنيون الوطنيون: يقترح معدل شغور قدره 4,3 في المائة في حين يبلغ المتوسط الفعلي 10,4 في المائة والمعدل الفعلي 12,5 في المائة.

## معدلات الشغور

(النسبة المئوية)

الفترة	2020-2019	2021/2020	شباط/فبراير 2021	آذار/مارس 2021	31 آذار/مارس 2021	المتوسط الفعلي للفترة المقترحة للفترة
الموظفون المدنيون						
الموظفون الدوليون	6,6	5,5	3,5	4,3	5,1	5,1
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	7,4	7,2	9,9	10,1	9,4	2,0
الموظفون الفنيون الوطنيون	15,0	10,4	12,5	12,5	10,4	4,3

26 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي حال اختلاف المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي أن تقدم بانتظام مبررات واضحة في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة بها.

## الوظائف الشاغرة

27 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه كانت هناك 73 وظيفة شاغرة حتى 28 شباط/فبراير 2021. وحتى 12 نيسان/أبريل 2021، كانت هناك 28 وظيفة شاغرة لمدة سنتين أو أكثر (وظيفتان من الفئة الفنية الوطنية و 26 من فئة الخدمات العامة الوطنية). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن هناك وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة الوطنية) شاغرة مع امتياز؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة المرافق (من فئة الخدمات العامة الوطنية) يقترح تسوية وضعها؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) يقترح إعادة انتدابها؛ ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة الوطنية) يقترح نقلها. أما الوظائف الشاغرة المتبقية فيقترح إلغاؤها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم وظائف فئة الخدمات العامة الوطنية المقترح إلغاؤها شاغرة حالياً وليست مشغولة. وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة كررت الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وبأنها كررت كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (القرار 292/74، الفقرة 22).

28 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالموظفين المدنيين، رهنأ بتوصياتها الواردة في الفقرتين 20 و 24 أعلاه. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

## 3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات المخصصة		النفقات حتى 31		تقديرات التكاليف		الفرق	
	(2020/2019)	(2021/2020)	آذار/مارس 2021	(2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
مراقبو الانتخابات المدنيون	—	—	—	—	—	—	—	—
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	77,4	59,5	5,0	109,4	49,9	83,9	—	—
السفر في مهام رسمية	522,1	712,0	130,1	631,0	(81,0)	(11,4)	—	—
المرافق والبنى التحتية	16 222,5	17 669,7	13 925,7	16 159,1	(1 510,6)	(8,5)	—	—
النقل البري	4 788,6	5 645,4	4 779,6	5 437,7	(207,7)	(3,7)	—	—
العمليات الجوية	6 287,5	7 003,5	4 489,7	6 834,4	(169,1)	(2,4)	—	—
العمليات البحرية	107,8	113,6	167,9	133,8	20,2	17,8	—	—
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5 830,9	7 739,5	6 514,1	13 877,5	6 138,0	79,3	—	—
الخدمات الطبية	3 122,4	1 088,5	1 240,0	1 858,4	769,9	70,7	—	—
المعدات الخاصة	—	—	—	—	—	—	—	—
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	2 517,4	3 160,9	2 152,1	3 885,5	724,6	22,9	—	—
المشاريع السريعة الأثر	499,9	500,0	228,1	500,0	—	—	—	—
<b>المجموع</b>	<b>39 976,5</b>	<b>43 692,6</b>	<b>33 632,3</b>	<b>49 426,8</b>	<b>5 734,2</b>	<b>13,1</b>		

29 - تعكس الزيادة المقترحة ما يلي: (أ) زيادات تحت بنود الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والعمليات البحرية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ (ب) انخفاضات تحت بنود السفر في مهام رسمية، والمرافق والبنى التحتية، والنقل البري، والعمليات الجوية؛ (ج) عدم حدوث تغيرات تحت بند المشاريع السريعة الأثر (A/75/772)، الفرعان الثاني والرابع). وتناقش اللجنة الاستشارية المسائل المتعلقة باقتناء حاويات بحرية وبالأشطة المتعلقة بالألغام في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

30 - ومع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ المستوى المخفض الإجمالي المقترح للتكاليف التشغيلية للفترة 2022/2021، فإنها غير مقتنعة بأن المبررات المقدمة تدعم تماماً الاحتياجات المذكورة أدناه. وبعد أن أخذت اللجنة في الاعتبار أيضاً النقص في الإنفاق والاستمرار المرجح لأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإنها تقدم تعليقات وتوصي بإدخال التعديلات التالية:

(أ) السفر في مهام رسمية: تعكس الموارد المقترحة البالغة 631 000 دولار انخفاضاً قدره 81 000 دولار (11,4 في المائة). وحتى 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 130 100 دولار مقابل مخصصات قدرها 712 000 دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض الاحتياجات يعكس إجراء التدريبات والاجتماعات بصورة افتراضية، حيثما أمكن، والدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، مع إدراج أيضاً مبلغ 34 400 دولار لتغطية رسوم التدريب واللوازم والرسوم من أجل ضمان كفاية القدرة على الاتصال الإلكتروني والبنى التحتية لدعم التدريب بالصورة

الافتراضية وبالحضور الشخصي. ويعزى أيضاً انخفاض الاحتياجات في الفترتين 2020/2019 و 2021/2020 إلى جائحة كوفيد-19 وإلى أنه من مجموع 64 رحلة تدريبية مقررة، تم إلغاء 25 والاستعاضة عن رحلتين بالتدريب الافتراضي. وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي وضع ميزانية السفر بما يتواءم بشكل تام مع أحكام نشرة الأمين العام [ST/SGB/2009/9](#) والأمر الإداري [ST/AI/2013/3](#). وتوصي اللجنة بتخفيض بنسبة 15 في المائة (94 700 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية؛

(ب) *المرافق والبنى التحتية*: تعكس الموارد المقترحة البالغة 16 159 100 دولار انخفاضاً قدره 1 510 600 دولار (8,5 في المائة). وحتى 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 13 925 700 دولار مقابل مخصصات قدرها 17 669 700 دولار. وبلغت مخصصات الفترة 2020/2019 ما قدره 18 146 000 دولار في حين بلغ مجموع النفقات 16 222 500 دولار. ويعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض متوسط التكلفة المتوقعة لوقود المولدات، والإنجاز المتوقع لمشروع تشييد غير متكررين في الفترة 2021/2020، تمشياً مع السنة الثالثة من الخطة الخمسية لاستبدال الأصول، وتقلبه جزئياً زيادة في الاحتياجات لاقتناء معدات لمشروع رصد الخط الأزرق واقتناء مولدات ومعدات كهربائية لاستبدال مجموعتين من المولدات الكهربائية تمشياً مع خطة استبدال الأصول ([A/75/772](#)، الفقرتان 142 و 143). وبعد أن أخذت اللجنة الاستشارية في الاعتبار النقص في الإنفاق في إطار بنود معينة من الميزانية، فإنها توصي بتخفيض بنسبة 5 في المائة (808 000 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند المرافق والبنى التحتية؛

(ج) *النقل البري*: تعكس الموارد المقترحة البالغة 5 437 700 دولار انخفاضاً قدره 207 700 دولار (3,7 في المائة). وحتى 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 4 779 600 دولار مقابل مخصصات قدرها 5 645 400 دولار. وبلغت مخصصات الفترة 2020/2019 ما قدره 5 352 600 دولار في حين بلغ مجموع النفقات 4 788 600 دولار. ويعزى هذا الانخفاض في الاحتياجات إلى انخفاض متوسط تكلفة الوقود المتوقعة للمركبات مقارنة بالفترة 2021/2020، ويقابله جزئياً اقتناء عدد أكبر من المركبات يبلغ 45 مركبة (39 مركبة للأغراض العامة، و 5 مركبات للأغراض الخاصة، وحافلة صغيرة واحدة)، ومن المقرر استبدالها تمشياً مع السنة الثالثة من الخطة الخمسية لاستبدال الأصول تدريجياً، وذلك مقارنة بـ 38 مركبة مدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020 (المرجع نفسه، الفقرة 144). وتسلم اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى استبدال المركبات تمشياً مع خطة القوة المؤقتة الخمسية لاستبدال الأصول، ولكنها ترى أنه يمكن النظر في اتخاذ مزيد من إجراءات تعزيز الكفاءة، مع الأخذ أيضاً في الاعتبار القيود المفروضة على السفر والتنقل نتيجة لجائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من انخفاض في معدل استخدام المركبات. وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات مستكملة عن تعديل وتيرة برنامج استبدال المركبات في سياق مشروع الميزانية المقبل. ومع مراعاة أيضاً النقص الأخير في الإنفاق، توصي اللجنة بالتالي بتخفيض بنسبة 5 في المائة (271 900 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند النقل البري؛

(د) *الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات*: تعكس الموارد المقترحة البالغة 13 877 500 دولار زيادة قدرها 6 138 000 دولار (79,3 في المائة). وحتى 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 6 514 100 دولار مقابل مخصصات قدرها 7 739 500 دولار. وبلغت

مخصصات الفترة 2020/2019 ما قدره 6 507 000 دولار في حين بلغ مجموع النفقات 5 830 900 دولار. وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى اقتناء معدات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في سياق تنفيذ مشروع رصد الخط الأزرق، وإلى زيادة عدد معدات خدمة الشبكات والحواسيب المحمولة في سياق تنفيذ السنة الثانية من الخطة الخمسية لاستبدال الأصول في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبصرف النظر عن الموارد اللازمة لمشروع رصد الخط الأزرق، وبالنظر إلى النقص الأخير في الإنفاق، ترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات غير مبررة بشكل كامل، ومن ثم توصي بتخفيض بنسبة 10 في المائة (1 387 800 دولار) في الموارد المقترحة؛

(هـ) تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة: تبلغ الموارد المقترحة للفترة 2022/2021 ما قدره 1 281 400 دولار، مما يعكس زيادة قدرها 542 300 دولار (73,4 في المائة). وحتى 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 542 000 دولار مقابل مخصصات قدرها 739 100 دولار. وبلغت مخصصات الفترة 2020/2019 ما قدره 723 900 دولار في حين بلغ مجموع النفقات 629 600 دولار. وبالنظر إلى الأثر المتوقع لجائحة كوفيد-19 خلال الفترة 2022/2021 وتدابيرها على خدمات الشحن العالمية، فضلاً عن نقص الإنفاق في الفترة 2021/2020، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 20 في المائة (256 300 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة.

31 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين 28 و 30 (أ) إلى (هـ) أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

## خامساً - مسائل أخرى

### أثر جائحة كوفيد-19

32 - ترد في الفقرات 16 إلى 18 من تقرير الأداء معلومات عما قامت به القوة المؤقتة للتصدي لجائحة كوفيد-19 خلال الفترة 2020/2019 (A/75/612). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة للفترة 2022/2021 تشمل الاحتياجات لفترة 12 شهراً كاملة، التي ترمي إلى دعم تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف تنفيذاً فعالاً، مع افتراض أن القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، مثل تلك المتعلقة بالسفر والتنقل والوصول، لن تعود تنطبق، مع مراعاة الدروس المستفادة من تجربة المخاطر المتصلة بكوفيد-19. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الأثر المطول لجائحة كوفيد-19 على العمليات لا يزال غير واضح.

33 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لاحظت مع بالغ القلق الخطر الذي يهدد الحياة والصحة والسلامة والأمن الناجم عن جائحة كوفيد-19 وأهمية ضمان سلامة وأمن وصحة أفراد حفظ السلام، والحفاظ على استمرارية تنفيذ الولاية الحيوية بما في ذلك حماية المدنيين، والتقليص إلى أدنى حد من مخاطر أنشطة البعثة التي تنشر الفيروس، والقيام، متى كان ذلك مناسباً، في إطار الولايات المسندة إلى البعثات، بدعم السلطات الوطنية، بناء على طلبها، في مواجهة كوفيد-19 بالتعاون

مع المنسق المقيم وغيره من كيانات الأمم المتحدة في البلد (القرار 292/74، الفقرة 15). وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات مستكملة عن ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبلة.

تمويل القسم الإقليمي للسلوك والانضباط (مكتب رئيس البعثة/قائد القوة)

34 - يشير الأمين العام إلى أن القسم الإقليمي للسلوك والانضباط سيواصل تنفيذ أنشطته الإقليمية التي صدر بها تكليف، وهي تحديدا استراتيجيات المنظمة للحماية من سوء السلوك في الكيانات العشرة المشمولة<sup>(2)</sup> (A/75/772، الفقرات 29 و 47 و 48). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بموجب الإطار التشغيلي للقسم، تؤدي الخدمات الفنية المقدمة إلى البعثات الأخرى على أساس عدم استرداد التكاليف. إلا أن التكاليف المباشرة المتصلة بتقديم الخدمات، مثل تكاليف التدريب وتقييمات المخاطر، بما في ذلك تكاليف السفر في مهام رسمية المرتبطة بزيارة البعثات المتلقية للدعم تتحملها البعثات المستفيدة من الخدمات. وترى اللجنة الاستشارية أن الخدمات الفنية المقدمة إلى البعثات الأخرى ينبغي أن تكون على أساس استرداد التكاليف.

#### المبادرات البيئية

35 - على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، تشمل المبادرات والأنشطة البيئية الحفاظ على الإطار التنظيمي البيئي والتقييمات البيئية وتحسينات في إدارة النفايات الصلبة؛ ومعالجة مياه الصرف الصحي على نحو يتمثل للاستراتيجية؛ وتدابير حماية من قبيل أحواض تخزين الوقود، واحتواء بقع وقود المولدات وتصريفها بشكل مناسب؛ وتحقيق وفورات في الموارد عبر زيادة نسبة الطاقة المتجددة، واستبدال مولدات الكهرباء بوحدات أكثر كفاءة، وتعميم اعتماد جميع مياه الأمطار؛ والتوعية (المرجع نفسه، الفقرة 25). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبادرات البيئية تشمل على وجه التحديد اقتناء أجهزة تكييف هواء مزودة بمحولات تيار مستمر لاستبدال الوحدات التي تعمل بتكنولوجيا قديمة وإحلالها تدريجيا؛ واقتناء عناصر صمامات ثنائية باعثة للضوء وعناصر إضاءة لتحل تدريجيا محل عناصر الإضاءة التقليدية؛ واستخدام الطاقة الشمسية من خلال شراء نظام نظام فلتاضوئي شمسي يسلم في أيار/مايو 2021، مما يؤدي إلى وفورات يتوقع أن تبلغ 71 009 دولارات. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالمبادرات البيئية وتأمل أن تُقدّم في مقترحات الميزانية المقبلة معلومات مفصلة عن التقدم المحرز، بما في ذلك نطاق الأنشطة ونواتجها وتواريخ بدايتها وانتهائها. وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة نوهت بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات للحد من أثر عمليات حفظ السلام، وطلبت إلى الأمين العام أن يعزّز التدابير المتخذة من أجل تنفيذ الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، بما يتماشى مع الركائز الخمس للاستراتيجية ووفقا للظروف الميدانية الخاصة وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، وللمبادئ التوجيهية في هذا الشأن، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق تقريره المقبل للاستعراض العام (القرار 292/74، الفقرة 17). وتقدم اللجنة الاستشارية ملاحظاتها بشأن الأنشطة البيئية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

(2) الكيانات الـ 10 التي يغطيها القسم الإقليمي للسلوك والانضباط هي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

### المشاريع السريعة الأثر

36 - ترد معلومات عن المشاريع السريعة الأثر في الفقرتين 131 و 132 من الميزانية المقترحة. وستواصل القوة المؤقتة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات الشريكة، العمل على تنفيذ مشاريع سريعة الأثر ترمي إلى تحقيق فوائد ملموسة فورية للسكان المحليين في ثلاثة مجالات فنية، على النحو التالي: 10 مشاريع تتعلق ببسط سلطة الدولة والتربية المدنية وبناء القدرات؛ و 7 مشاريع متعلقة بمبادرات إدارة النزاعات وبناء الثقة؛ و 8 مشاريع لتيسير حصول المجتمعات المحلية على الخدمات الأساسية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن القوة المؤقتة نفذت عدة مشاريع سريعة الأثر ذات جوانب بيئية، مثل زراعة الأشجار المحلية، وزيادة الوعي البيئي بين أفراد البلدان المساهمة بقوات والأفراد المدنيين، وكفالة إدراج الجوانب البيئية في عملها. وترى اللجنة الاستشارية أن على البعثة أن تحسّن التخطيط العام لهذه المشاريع وأن تجري تقييمات منتظمة لها<sup>(3)</sup>. وتعتبر اللجنة أنه استناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من التقييمات، ينبغي رصد الموارد لأكثر المشاريع أثراً. وتأمل اللجنة أن تقدّم في سياق مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة ومفصلة عن تخطيط المشاريع وتقييم المشاريع المنفذة.

### التوازن بين الجنسين

37 - تشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، إلى أن النسبة المئوية للموظفات العاملات في القوة المؤقتة كانت تبلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ما يلي: 20,8 في المائة في الوظائف من الرتبة ف-5 فما فوق؛ و 50,8 في المائة في الوظائف من الرتب ف-1 إلى ف-4؛ و 34,7 في المائة في الوظائف من فئة الخدمة الميدانية؛ و 50 في المائة في فئة الموظفين الفنيين الوطنيين؛ و 25,4 في المائة في الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن القوة المؤقتة أصدرت استراتيجية خاصة بالبعثة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وهي استراتيجية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتحقيق التكافؤ بين الجنسين (2018)، التي تستند إلى استراتيجية الأمين العام على نطاق المنظومة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين (2017). وتثني اللجنة الاستشارية على التكافؤ بين النساء والرجال في فئة الموظفين الفنيين الوطنيين وفي الرتب من ف-1 إلى ف-4، ولكنها تلاحظ نقص التمثيل في الفئات الأخرى. وتأمل اللجنة أن تواصل البعثة بذل جهودها من أجل تعزيز تمثيل المرأة في صفوفها وأن تضمن التقارير المقبلة معلومات بهذا الشأن.

### توطين الوظائف

38 - طلبت الجمعية العامة في الفقرة 21 من قرارها 292/74 إلى الأمين العام أن ينظر في خيارات لزيادة توطين المهام عند صياغة مشاريع الميزانية بما يتناسب مع ولايات البعثة واحتياجاتها. ويشير الأمين العام إلى أن القوة المؤقتة قد استعرضت توطين الوظائف، وأن نسبة الوظائف الدولية المأذون بها (256) إلى الوظائف الوطنية (633) هي 1 إلى 2,5، بمعدل توطين قدره 71,2 في المائة، وهو ما تحقق من خلال تنفيذ توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين للفترة 2015/2014 (A/75/772، الفرع السادس). وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية وتأمل أن تواصل مشاريع الميزانيات

(3) انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر، إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، العدد 2017-17.

المقبلة تقديم معلومات مستكملة عن هذا الأمر. وتقدم اللجنة الاستشارية مزيداً من الملاحظات عن توطين الوظائف في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

## سادسا - الاستنتاج

39 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما بشأن تمويل القوة المؤقتة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/75/612). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 216 500 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، وكذلك الإيرادات الأخرى/التسويات البالغة 5 592 900 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020.

40 - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما بشأن تمويل القوة المؤقتة خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في الفرع الخامس من الميزانية المقترحة (A/75/772). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار 2 785 900 دولار، من 480 427 900 دولار إلى 477 642 000 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 477 642 000 دولار للإنفاق على القوة المؤقتة خلال فترة الـ 12 شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.